دراسة تحليلية لمحددات جودة التقارير المالية في في ظل عمليات التحول الرقمي بالبيئة

إعـــداد

الباحث/ حسن غصن متروك العتيبي

إشـــراف

د/ ياسر إبراهيم داود

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية التجارة –جامعة مدينة السادات

د/ محمد موسي علي شحاته

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة –جامعة مدينة السادات

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن أثر الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على ترشيد قرارات منح الائتمان بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقييم أثر الامتثال لهذه المعايير، ورصد واقع الامتثال، وتقصي واقع منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة الأحمدي بدولة الكويت، واشتملت عينة الدراسة على (٣٦٢) عامل، وتبنى الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي كمنهج للدراسة، كما استعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها أن الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يؤثر بشكل كبير على قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأوصى الباحث بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة توفير نظام رقابة فعال من أجل التأكد من تطبيق المعايير الدولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت، وإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول أثر الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

This study aimed to investigate the impact of adherence to the International Financial Reporting Standards (IFRS) on rationalizing the standards for granting credit in small and medium enterprises (SMEs), by assessing the impact of compliance with these standards, monitoring the reality of this compliance, and investigating the reality of granting credit to SMEs. The study community consisted of workers in SMEs in Al-Ahmadi Governorate in the State of Kuwait and the study sample included (362) workers. The researcher adopted the inductive, descriptive-analytical, and deductive methods as the study method and used the questionnaire as the study tool. Many results were concluded including that compliance with International Financial Reporting Standards (IFRS) significantly influences credit decisions for SMEs. The study reached several recommendations including the necessity to provide an effective control system to ensure the application of

international standards in SMEs in the State of Kuwait and conducting future studies on the impact of accounting disclosure on the financial reports of SMEs.

أولاً: المقدمة:

تحتاج العديد من الدول بمختلف الأصعدة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تقديم العديد من المساهمات في تعزيز التنمية الاقتصادية، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي لا تمتلك المحاسبية العامة وتنشر البيانات المالية العامة للمستخدمين الخارجيين (Chand, Patel & White, 2015).

كما تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني في دولة الكويت، حيث تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج القومي والنمو الاقتصادي للدول، فمعظم الأفراد في الدول النامية يعتمدون بشكل كبير على الوظيفة الشخصية أو المشاريع الصغيرة كمصدر للدخل (Prasad & Tata, 2009)،ويساعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تيسير توسع الأعمال في التجارة الدولية من خلال الموارد المالية الخارجية في البورصات العالمية لهذه المؤسسات والتي تعزز الشراكات العالمية وتشجع المستثمرين الأجانب (Al-Khafaji, 2018).

ومع مرور الوقت تزداد أهمية المحاسبة كمصدر للمعلومات الداخلية والخارجية لأصحاب ومديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المصلحة فيها، ومن الأهمية بمكان أن تلبي النظم المحاسبية التي تطبقها هذه المؤسسات احتياجاتها(إدريس، ٢٠١٧)، حيث تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS" مجموعة من المعايير التي يتم إعدادها بشكل يستهدف تطوير السوق العالمية (Dimitropoulos, Asteriou, Kousednidis, & Leventis, 2013).

كما أن لمعايير التقارير المالية الدولية أهمية، حيث أنها تتعلق بالحسابات، وتنظم العمل المحاسبي، كما أنها تسهم في تقليل عوائق الاستثمار متعدد الجنسيات، وتعزيز سوق رأس المال(الشاعر، ٢٠١٢)، وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر التصنيف الداخلي المصرفي دافع لتغيير نظام التقارير المالية إلى المعايير الدولية للتقارير المالية، حيث أن البيانات المالية التي تقوم على معايير التقارير المالية الدولية تؤثر على قرارات الائتمان المصرفي من خلال إثبات التنظيم الجيد لنظام المحاسبة المؤسسية، وتستطيع المؤسسة توقع أرباح التصنيف الائتماني في الأسعار الخاصة بالقروض المصرفية عند تقديم البيانات المالية القائمة على معايير التقارير المالية الدولية (Zuelch & Burghardt, 2010).

وتلعب معايير التقارير المالية الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في توفير المعلومات للمصارف التي تعتمد على البيانات المالية عند اتخاذ قرار منح الائتمان (Dalla Riva & Salotti, 2015)، فيعتبر سياسة الائتمان هي القلب النابض للمعاملات التجارية، حيث أشار الطلاع (٢٠١٠) بأن سياسة الائتمان هي ذلك القرارات التي تصدر عن الإدارة العليا للمؤسسات المالية، وتتضمن هذه القرارات المعايير والشروط، وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يقدمه البنك.

كما تلعب منح الائتمان دورًا هامًا في تمويل المشاريع، وتعتبر هذه العملية من أهم الوظائف التي تقدمها البنوك، حيث تعتمد سياسة منح الائتمان على الطرق التقليدية من جانب، وطرق مبتكرة تساير التكنولوجيا من جانب آخر(أحبق، ٢٠١٣)،حيث تتحدد كفاءة وفاعلية إدارة منح الائتمان بدرجة كفاءة قرار الائتمان الذي تتخذه في منح أو عدم منح الائتمان للعميل، ويتم اتخاذ القرار الائتماني، بناءًا على تحليل البيانات والمعلومات عن حالة العميل المالية (ذنون، ٢٠١٨).

ثانياً: مشكلة الدراسة:

أن استخدام معاير الامتثال للتقارير المالية الدولية (IFRS) في دولة الكويت أدي إلي تسهيل الإبلاغ المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث إن توفير معايير دولية مناسبة للكيانات التي تتطلب تطبيق المعايير الدولية والتي لا يتم تضمينها في أسواق رأس المال، والتي تستند إلى معايير التقارير المالية الدولية لكيانات سوق رأس المال الكبيرة، بحيث يتم حذف تلك الأجزاء من المعايير الشاملة التي لا تناسب طبيعة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تسهيل عملية الاعتراف والقياس. وقد تناولت العديد من الدراسات

اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي، حيث قدمت دراسة (Bigus & Philip ،2008) تحليل اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا، وأن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لهذه المؤسسات سيعزز مستوى الشفافية وجودة التقارير المالية، ويعزز قدرتها على الحصول على تمويل خارجي وخفض تكاليف الاقتراض كلما كانت جودة التقارير المالية مرتفعة بما فيه الكفاية.

وتواجه عليه منح الائتمان داخل دولة الكويت العديد من المعوقات، فقد أشارت دراسة العازمي (٢٠١٢) بأن دولة الكويت قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية، الأمر الذي انعكس على أنشطة البنوك في منح الائتمان المصرفي، كما أكدت دراسة الصفار (٢٠١٠) على أن المشروعات الصغيرة داخل دولة الكويت تواجه العديد من المعوقات التي تؤثر على نجاح المشروعات في تحقيق أهدافها، وتتمثل هذه المعوقات في النواحي التي تختص بالجانب المالي الخاص بالمشروع، كما أن هناك قلة في المعلومات اللازمة للمشروع، لعل أبرز المشاكل التمويلية يتمثل في عدم الفصل بين الذمة المالية الخاصة لصاحب المشروع، وبين الذمة المالية الخاصة بالمشروع، بما يجعل الفرد يسمح لنفسه بتعويض العجز في ميزانيته الخاصة من ميزانية المشروع في بعض الأحيان مما أدى إلى إرباك مالي للمشروع، كما ظهر إهمال لمعظم منشآت الأعمال الصغيرة، وذلك تجنبًا للاحتياطات المالية المطلوبة والتي تنص عليها القواعد المالية والمحاسبية مما يقلل من مصادر التمويل الذاتية للمشروع.

وقد قام الباحث بدراسة استطلاعية من خلال توجيه قائمة استقصاء للعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة الأحمدي بدولة الكويت، والبالغ عددهم (١٠) أفراد لمعرفة واقع تحقيق معايير التقارير المالية الدولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وواقع محددات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكانت قائمة الاستقصاء مكونة من (١٠) عبارات موزعة على محورين على النحو التالي:

أ- المحور الأول واقع تحقيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب- المحور الثاني واقع ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وكانت أبرز النتائج ما يلي:

بالنسبة للمحور الأول: واقع تحقيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جاءت أقل الإجابات موافقة على النحو التالي:

١- توجد آلية لإخضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم للتدقيق الداخلي والخارجي.

٢- توائم المشروعات الصغيرة بين أسعار منتجاتها وخداماتها.

٣- تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تفصيل أو تجميع فئة من المعاملات المالية والاقتصادية وفق ترتيب منظم يظهر العلاقة بين المعاملات الاقتصادية الماضية، والتدفقات النقدية المستقبلية على نحو أكثر شفافية.

بالنسبة المحور الثاني: واقع الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أقل الإجابات موافقة على النحو التالي:

١- تولد المشروعات الصغيرة والمتوسطة السيولة والدخول المالية بسهولة.

٢- يتوافر مستوى من النزاهة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣- يوجد نوع من الثقة في تعاملات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ومن ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في ضوء مجموعة من التساؤلات التالية:

(١) ما واقع الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت؟

(٢) ما هي محددات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت؟

(٣) ما أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد قرارات منح الائتمان؟

ثالثاً: الدراسات السابقة:

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة والتي سعى الباحث إلى الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحالية وذلك على النحو التالي:

الدراسات العربية:

- **دراسة (الأمن، ٢٠٢١):** بعنوان الدراسة: متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في سوق المال السعودي. وتم تطبيق الدراسة على المحاسبين والإداريين وبعض الأكاديميين والمستثمرين في سوق المال السعودي، واشتملت على (١٣٥) فرد. هذا وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة التشريعات والقوانين المحلية مع المتطلبات الدولية، والتعرف على تطبيق الشركات المدرجة في سوق المال السعودي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، والتعرف على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS). وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها تتلاءم التشريعات والقوانين المحلية مع المتطلبات الدولية بحيث يسهل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وإن تطبيق الشركات المدرجة في سوق المال السعودي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يؤدي إلى زيادة الموثوقية في التقارير المالية المنشورة، وإن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يساعد في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية المنشورة مما يؤدي إلى جذب وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات.

- **دراسة (محمد، ٢٠٢٠):** بعنوان الدراسة: دور شركات ضمان مخاطر الائتمان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتطبيق على الحالة المصرية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور شركات ضمان المخاطر في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والتعرف على المعوقات التي تتعلق بضمان القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لشركة ضمان مخاطر الائتمان في مصر (ش.م.م.)، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها تمثل دور شركات ضمان المخاطر في توفير التمويل للمشروعات في أنها أحد المؤسسات التأمينية المتخصصة في ضمان القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتمارس تلك الشركات دوراً هاماً لما تحققه من منافع اقتصادية واجتماعية فهي تحفز النمو الاقتصادي من خلال دعم العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة التصديرية وما يترتب على ذلك من خلق فرص العمل وتحقيق استقرار اجتماعي، وتمثلت المعوقات التي تتعلق بضمان القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لشركة ضمان مخاطر الائتمان في مصر (ش.م.م.) في أنها لا تمنح آجال أطول للاقتراض لا يتمتع المستفيد من مظلة الضمان بأسعار فائدة أقل لكنة يقترض بسعر الفائدة السائد فيما عدا المشروعات التي تقترض في إطار مبادرات البنك المركزي لدعم هذا القطاع، بالإضافة إلى إستراتيجية إدارة محفظة ضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت تتسم بالتنوع القطاعي، إلا أنها تركز ضمانات المحفظة تقريبا في قطاع واحد مما يعرض محفظة الشركة لمخاطر مرتفعة.

- **دراسة (محمد، ٢٠٢٠):** بعنوان الدراسة: دراسة العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS for SME's" للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية وجودة التقارير المالية والمحاسبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية: دراسة ميدانية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، والتعرف على أهم متطلبات تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر؛ حيث أنها تحقق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتمركز الدخل، وحل مشكلة التضخم بتوسيع قاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات، وتحقيق زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، وتمثلت أهم متطلبات تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة المصرية في وجود نظم مراجعة ورقابة داخليه لها صلاحيات تكفل لها ممارسة دورها الرقابي بكفاءة وفعالية، وتسجيل الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة مؤرخة ومثبته بما يضمن المصداقية والحفظ والاسترجاع، ووجود نظام فعال لإعداد القوائم والتقارير المالية وتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Palazuelos et al., 2020):** بعنوان الدراسة: Auditing and credit granting to SMEs: an integrative perceptual model، وهدفت الدراسة إلى وضع نموذج تكاملي لمنح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة يتضمن العوامل الإدراكية للعاملين في القروض حول الشركات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك المخاطر والثقة والمعلومات المحاسبية بما في ذلك الجودة والفائدة، والتعرف على دور التدقيق الداخلي في منح الائتمان، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة للمخاطر والثقة المتصورة على احتمالية حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان والحصول على الشروط المالية الأفضل، ويساعد تقديم المعلومات المحاسبية عالية الجودة في زيادة المعلومات المفيدة للعاملين في منح الائتمان لتحسين المخاطر والثقة المتصورة وتعزيز منح الائتمان بشكل أفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على النموذج بين الشركات الصغيرة والمتوسطة المدققة وغير المدققة داخلياً فيما يتعلق بمنح الائتمان.

- **دراسة (Essa, 2020):** بعنوان الدراسة: IFRS for SMEs، وهدفت الدراسة: إلى التعرف على التصورات المتعلقة بمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة كوازولو ناتال الجنوب إفريقية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها أنه على الرغم من أن معايير التقارير المالية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة تلبي متطلبات التقارير المالية للمستخدمين الداخليين والخارجيين لا تزال هناك تحديات، حيث توجد صعوبة في فهم معايير التقارير المالية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل الإدارة أو المالكين للشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي توجد صعوبة في تطبيقها، وتعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة على مصادر خارجية فيما يتعلق بمتطلبات التقارير المالية من خلال المحاسبين المستقلين، ويساعد تحسين المهارات المتعلقة بمعايير التقارير المالية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تدريب المديرين والمالكين للشركات الصغيرة والمتوسطة في خفض التكاليف المتعلقة بالاعتماد على المحاسبين الخارجيين.

- **دراسة (Palazuelos et al., 2018)** بعنوان الدراسة: Accounting information quality ،and trust as determinants of credit granting to SMEs: the role of external audit وهدفت الدراسة إلى تحليل تصورات العاملين في الائتمان البنكي حول جودة المعلومات المحاسبية والثقة في الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها برغبتهم في منح الشركات الصغيرة والمتوسطة للقروض الائتمانية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها أن رغبة العاملين في منح الائتمان البنكي للشركات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بشكل إيجابي بالتصورات العامة حول جودة المعلومات المحاسبية ولكن في حالة التدقيق الداخلي فقط، وفي حالة المؤسسات التي لا تقوم على التدقيق الداخلي لا تلعب جودة المعلومات المحاسبية دور مباشر في قرار منح الائتمان ولكنها تلعب دور هام في تكوين الثقة في المؤسسة، وفي حالة المؤسسات التي تقوم على التدقيق الداخلي يرتبط بعد الكفاءة المتعلق بالثقة دور هام في قرار منح الائتمان، في حين في المؤسسات التي لا تعتمد على التدقيق الداخلي تلعب الكفاءة والصدق دور هام في قرار منح الائتمان، وعدم وجود تأثير للأنشطة الخيرية على قرار منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة.

التعليق على الدراسات السابقة:

ويلاحَظ من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يلي:

١. **من زاوية المجال**: تمت أغلب الدراسات على دول أوربية وبعض الدول العربية، وبالنسبة لدولة الكويت فلا توجَد دراسة تناولت أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، لذا سوف يحاول الباحث تناول هذا الموضوع لسد الفجوة الموجودة في دولة الكويت.

٢. **من زاوية هدف الدراسة:** استهدفت أغلب الدراسات:

- قياس مستوى معايير التقارير المالية الدولية IFRS.
- التعرف قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وتحديد متطلبات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣. **من زاوية اختبار الفروض:** أغلب الدراسات اختبرت الفروض من خلال القيام بالاختبارات التالية (اختبار (t-test) للتعرف على الفروق الإحصائية- اختبار الارتباط والتوزيع الطبيعي- إضافة لتحليل الانحدار المشترك (pooled data regression)- اختبار جودة التوفيق (Chi-Square)- اختبار مربع كاي Chi- goodness of fit test - Square اختبار Kolmogorov Smirnov test كولموغوروف-سميرنوف- نمذجة المعادلة الهيكلية لاختبار التأثير المشترك للمتغيرات الاستكشافية- تحليل Logit للتعرف على العوامل الخارجية- ثم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)؛ ولكن سوف يتم التركيز على استخدام تحليل الانحدار البسيط الخطي لتوضيح مدى تأثير المتغير المستقل على التابع، وهذا ما سوف نركز عليه في القيام بالدراسة الإحصائية.

رابعاً: الإطار النظري

المبحث الأول: معايير التقارير المالية الدولية IFRS: بين المفهوم النشأة والأهمية ومتطلبات التطبيق

– نشأة معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

نشأت معايير التقارير المالية الدولية من خلال نسق ضابط للمعايير المحاسبية المالية، وفق ما شرعت به لجنة معايير المحاسبة الدولية باضطلاعها بمهام إعداد معايير مالية ومحاسبية بدءاً من عام ٢٠٠١، وهو ما أشار إليه حميدات (٢٠١٤) حينما أكد على أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد باشر عمله في عام ٢٠٠١م من مقره بلندن كجهة مستقلة، والذي قد انتقلت إليه مسؤوليات وضع معايير المحاسبة الدولية من سلفه لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والذي كانت قد أنشئت عام ١٩٧٣م، وكانت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قد أصدرت خلال عملها من عام ١٩٧٣م-٢٠٠١م مجموعة من المعايير عُرِفت باسم معايير المحاسبة الدولية IAS، وبلغ عددها ٤١ معيار، منها ١٣ معيار تم استبدالهم أو إلغائهم، وابتداءً من عام ٢٠٠١م قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتغيير اسم المعايير الجديدة لتصبح "المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS"، والبالغ عددها حتى الآن ١٣ معيار، لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية "IAS".

– طبيعة معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

تعتبر معايير التقارير المالية الدولية واحدة من ضمن مجموعة أخرى من المعايير التي قامت بإصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث أكد حميدات (٢٠١٤) على أن المعايير الدولية للتقارير المالية تشتمل على مجموعة المعايير والتفسيرات التي قد تم تبنيها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتتكون مما يلي:

١. معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs).
٢. معايير المحاسبة الدولية (IASs).
٣. التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRIC).
٤. لجنة التفسيرات السابقة للجنة معايير المحاسبة الدولية (SIC).

– أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

تمثل أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في إنتاج قوائم وتقارير مالية ذات جودة رفيعة المستوى، للحد من عمليات الغش والاختلاس والتلاعب في التقارير والمعلومات المحاسبية، وهو ما أشار إليه ميلكوفا (Milkova, 2014) حينما أكد على أن معايير التقارير المالية الدولية تمثل اللغة المحاسبية الموحدة، والتي تهدف إلى تلبية الطلب المتزايد إلى معلومات محاسبية ذات جودة أعلى وأفضل، والتي تتضمن النسبية المحاسبية الأعلى، وشفافية الشركات العالمية، هذا وأن الأهمية العالمية لمعايير التقارير المالية الدولية، قد تم إثباته عالمياً بواسطة أكثر من ١٠٠ سلطة قضائية مشتملة على أعضاء الاتحاد الأوروبي، والذي قد طلب أو سمح باستخدام معايير التقارير المالية الدولية للتداول العام للشركات، هذا وأن تحسين الجودة المحاسبية عبر الشركات أيضاً له بعض العوامل المؤثرة الأخرى مثل السلطة القانونية القومية، ودوافع المدراء، والتي من كونها تقيد مواءمة الهدف النموذجي المثالي لمعايير التقارير المالية الدولية؛ وعادةً، فإن الدول التي لديها آليات تنفيذية ضعيفة، تكون لديها مستويات عليا من التلاعب في الأرباح، وهذا من كونه يقلل الجودة التقريرية المحاسبية.

المبحث الثاني: طبيعة وأهمية محددات ترشيد قرارات منح الائتمان بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

– نشأة الائتمان المصرفي:

ظهر الائتمان المصرفي بمفهومه الحديث لأول مرة في القارة البيضاء، وبالتحديد في المصارف التي اعتمدت طرقاً لمنح الائتمان، وهو ما أشار إليه بلمقدم وأحمد (٢٠١٠) حينما أكد على أنه قد نشأت الأعمال المصرفية الحديثة في بدايتها في أوروبا، وتحديداً إيطاليا، فقط تأسس أول مصرف حكومي في الربع الأخير من القرن السادس، وتم تأسيس بنك أمستردام عام ١٦٠٩م، ومارسوا الأعمال المصرفية المتمثلة في قبول الودائع، وتحويل الأرصدة البنكية ما بين حسابات العملاء، وتم التعامل مع العملات وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى.

– مفهوم الائتمان المصرفي:

يختلف مفهوم مصطلح الائتمان المصرفي عن المصطلحات الأخرى؛ حيث يعمل على تحديد سعة منح المصارف للموارد المالية مقابل نسبة فائدة لأغراض محددة تتمثل في تكوين المشاريع وخلافه؛ ومن هذا المنطلق، يمكن تناول أبرز المفاهيم الخاصة بالائتمان المصرفي على النحو التالي وقد عرف آشامو وجيمس (Ashamu, & James, 2012, p. 31) الائتمان المصرفي على أنه "كمية السيولة المالية التي تقوم البنوك التجارية بإيداعها على هيئة منح وقروض للمؤسسات والشركات التي تتلقاها منهم".

– أهمية الائتمان المصرفي:

يتداخل الائتمان المصرفي في كافة المجالات الصناعية والتجارية والاقتصادية، وهو ما أشار إليه ذنون (٢٠١٨) حينما أكد على أن الائتمان المصرفي يتمتع بقدر كبير من الأهمية يرجع إلى الأثر الهائل الذي يتسبب به في مختلف المناحي، حيث يقدم الائتمان خدماته للأفراد على الأصعدة الشخصية والعائلية، بالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه لأعمال الأشخاص المهنيين والمؤسسات، بجانب أن أعمال المصارف ذات الطابع التجاري تتمحور حوله، كما أن الائتمان يساهم في تنمية مستويات الإنتاج على صعيد الاقتصاد الوطني، ويعزز الوصول للاتزان على الصعيد النقدي.

المبحث الثالث: انعكاسات الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية على ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- **مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

إن مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو مصطلح واسع الانتشار، وقد عرفه سيد (٢٠٢٠، ص. ٢٣) بأنه "الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة، تستخدم عدد معين من العمال، ولا يقتصر على منشآت القطاع الخاص، وأصحاب الأعمال والمستخدمين، ولكنه يشمل كذلك مجموعات إنتاج الأعمال الأسرية أو المنزلية".

- **أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التغلب على أزمة البطالة وإنعاش الاقتصاد، وهو ما أشار إليه خير الله وخير الله (٢٠١٩) حينما أكد على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد باتت واحدة من أهم الآليات المتبعة للتعامل مع أزمة البطالة، ولتحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي كان سببًا في تولية العديد من دول العالم اهتمامًا عاليًا تجاهها بالنظر إليها كنقطة البداية والانطلاق في اتجاه التطوير والتنمية لتحقيق نموًا في القطاع الاقتصادي.

- **معايير المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يُقضى وفقاً لمجموعة من المعايير القياسية الكمية والنوعية، وهو ما أشار إليه المختار (٢٠١٤) حينما أكد على أن المشروعات الصغيرة تُعرف بالاستناد إلى عدد من المقاييس، وتتخذ تلك المقاييس إما شكلًا كميًا، كحجم الأيدي العاملة، وقيمة الموجدات، وتركيب رأس المال عضويًا، وحجم المبيعات؛ أو شكلًا نوعيًا كالاستقلالية، وطبيعة الملكية، وحصتها في الأسواق، ومحلية نشاطاتها؛ وعلى الرغم من تعدد تلك المقاييس إلا أن مقياسي حجم الأيدي العاملة وحجم رأس المال هي أكثرها انتشارًا.

- **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت:**

تعمل الكويت انطلاقاً من بذلها لجهود مضنية في تطوير القطاع الاقتصادي والتمويلي على الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما أشار إليه خير الله وخير الله (٢٠١٩) حينما أكدا على أن توجه دولة الكويت الاهتمام بتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتأتى من خلال هيكل مؤسسي؛ وذلك من خلال المراقبة المستمرة لتلك المشروعات والمصادر التمويلية المتنوعة، وذلك عن طريق ربط أهداف الخطة الإنمائية بمجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة الأعمال بما يتناسب مع تلك المشروعات وإيجاد فرص عمل.

المبحث الرابع: محددات الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

صار الارتباط بين المعايير الخاصة بالتقارير المالية وتوفيرها من قِبَل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نابعاً من مدى انتشار تلك المشروعات بشكل كبير مؤخراً، وهو ما أشار إليه عبد الرحيم وعريج (٢٠١٤) حينما أكد على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، فقد ازدادت أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على مستوى العالم منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، حيث باتت تشكل (٩٠٪) من حجم المشروعات الاقتصادية، وهو ما يمثل (٥٠٪-٦٠٪) من حجم القوى العاملة العالمية، وتسعى معايير التقارير المالية لتسهيل عملية الإبلاغ المالي، ولتزويد معايير دولية ملائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تحتاج لتطبيق معايير دولية وليس مجرد معايير مدرجة في أسواق رأس المال، وقد وضعت هذه المعايير بشكل أساسي وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية التي تخص المنشآت الكبيرة "المعايير الشاملة"، ثم تم حذف تلك الأجزاء غير الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المعايير الشاملة، لتسهيل عملية الاعتراف بها.

خامساً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في الكشف عن أثر الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد قرارات منح الائتمان بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وذلك سعيًا نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- تقييم أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- رصد واقع الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.

٣- تقصي واقع محددات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.

سادساً: فروض الدراسة:

تتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة في أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع- المؤهل-الخبرة).

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة بشأن محددات ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغيرات الدراسة.

٣- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

سابعاً: حدود الدراسة:

- **حدود مكانية:** اقتصر تطبيق الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة الأحمدي بدولة الكويت والبالغ عددهم ٥٠ مشروعًا.
- **حدود منهجية:** اقتصرت الدراسة على قياس أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثامناً أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية IFRS، والإفصاح عن الالتزامات المالية، والاعتراف بها ضمن القوائم المالية في سنة حدوثها، وتأثيرها على الملائمة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولعل تلك الأهمية كانت السبب الرئيسي للسعي وراء أن تكون تلك الوثيقة قد أعدت بشكل سليم ودقيق، بحيث يكون هناك تعزيز للشفافية - أي تماثل المعلومات- بالإضافة إلى الإفصاح عن الأنشطة التي تزاولها تلك المشروعات التي قد تؤثر علي شروط منح الائتمان من قبل البنوك.

تاسعاً منهج الدراسة:

في سبيل التعرف على مشكلة الدراسة، وسعيًا نحو تحقيق أهدافها واختبار فروضها اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي

عاشراً: الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة الأحمدي بدولة الكويت وعددها ٥٠ مشروعًا، وقد تم سحب عينة الدراسة عشوائيًا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة الأحمدي بدولة الكويت، والتي تعاملت مع البنوك في مجال التسهيلات الائتمانية، ومن ثم تجميع البيانات منهم من خلال دراسة ميدانية باستخدام استمارة استبيان سيتم تصممها وتوزيعها عليهم، بالإضافة إلى إجراء تحليل إحصائي للبيانات وتفسير نتائج الدراسة الميدانية للتحقق من أثر امتثال معايير التقارير المالية الدولية IFRS علي ترشيد قرارات منح الائتمان بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الحادي عشر: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

أولًا: عرض نتائج السؤال الأول الذي نص على: ما واقع الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت؟

وللإجابة على السؤال قد تم حساب التكرارات والنِّسب المئوية وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الأول: واقع الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (١) المحور الأول: واقع الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	أبعاد المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة استجابة	الرتبة
١	البعد الأول: تبنِّي معيار إعداد التقارير المالية لأول مرة IFRS.	3.47	1.322	عالية	4
٢	البعد الثاني: تطبيق معيار الأدوات المالية، الإفصاحات IFRS 7.	3.56	1.262	عالية	3
٣	البعد الثالث: تبنِّي معيار القطاعات التشغيلية IFRS 8.	3.60	1.241	عالية	1
٤	البعد الرابع: تطبيق معيار القيمة العادلة IFRS 13.	3.59	1.038	عالية	2
	المتوسط العام	3.55	1.190	عالية	--

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- أن المتوسط العام للمحور الأول: واقع الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد جاء بمتوسط حسابي (3.55)، وانحراف معياري (1.190)، وبدرجة استجابة (عالية).
- أن البُعد الأول (تبنِّي معيار إعداد التقارير المالية لأول مرة IFRS) قد جاء بمتوسط حسابي (3.47)، وانحراف معياري (1.322)، وبدرجة استجابة (عالية).
- أن البُعد الثاني (تطبيق معيار الأدوات المالية، الإفصاحات IFRS 7) قد جاء بمتوسط حسابي (3.56)، وانحراف معياري (1.262)، وبدرجة استجابة (عالية).
- أن البُعد الثالث (تبنِّي معيار القطاعات التشغيلية IFRS 8) قد جاء بمتوسط حسابي (3.60)، وانحراف معياري (1.241)، وبدرجة استجابة (عالية).
- أن البُعد الرابع (تطبيق معيار القيمة العادلة IFRS 13) قد جاء بمتوسط حسابي (3.59)، وانحراف معياري (1.038)، وبدرجة استجابة (عالية).

ثانيًا: عرض نتائج السؤال الثاني الذي نص على: ما دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة التقارير المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة على السؤال قد تم حساب التكرارات والنِّسب المئوية وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الثاني: دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة التقارير المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثَم ترتيب هذه العبارات تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل بُعد، ويبيّن ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (٢) المحور الثاني: دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة التقارير المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	أبعاد المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الرتبة
١	البعد الأول: تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	3.58	1.298	عالية	2
٢	البعد الثاني: تعزيز ثقة المستثمرين بالمعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.63	1.106	عالية	1
المتوسط العام		3.61	1.166	عالية	--

يتبين من الجدول رقم (٢) الآتي:

- أن المتوسط العام للمحور الثاني: دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة التقارير المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة قد جاء بمتوسط حسابي (3.61)، وانحراف معياري (1.166)، وبدرجة استجابة (عالية).
- أن البُعد الأول (تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) قد جاء بمتوسط حسابي (3.58)، وانحراف معياري (1.298)، وبدرجة استجابة (عالية).
- أن البُعد الثاني (تعزيز ثقة المستثمرين بالمعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة) قد جاء بمتوسط حسابي (3.63)، وانحراف معياري (1.106)، وبدرجة استجابة (عالية).

ثالثًا: عرض نتائج السؤال الثالث الذي نص على: ما محددات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبيئة الكويتية؟

وللإجابة على السؤال قد تم حساب التكرارات والنِّسب المئوية وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الثالث: محددات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبيئة الكويتية، ومن ثم ترتيب هذه العبارات تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل بُعد، ويبيّن ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٣) المحور الثالث: محددات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبيئة الكويتية

الرقم	أبعاد المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الرتبة
١	البعد الأول: محددات شخصية طالب التمويل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.66	.952	عالية	2
٢	البعد الثاني: محددات القدرة على سداد القروض والتسهيلات وأعبائها.	3.68	.974	عالية	1
٣	البعد الثالث: محددات إدارة رأس المال.	3.51	1.316	عالية	4
٤	البعد الرابع: محددات الضمانات (الكفالات) التي ترتبط بالتمويل.	3.45	1.345	عالية	5
٥	البعد الخامس: محددات العوامل الخارجية (الظروف المحيطة).	3.60	.932	عالية	3
المتوسط العام		3.59	.998	عالية	--

يتبين من الجدول رقم (٣) الآتي:

- أن المتوسط العام للمحور الثالث: محددات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبيئة الكويتية قد جاء بمتوسط حسابي (3.59)، وانحراف معياري (.998)، وبدرجة استجابة (عالية).
- أن البُعد الأول (محددات شخصية طالب التمويل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة) قد جاء بمتوسط حسابي (3.66)، وانحراف معياري (.952)، وبدرجة استجابة (عالية).

- أن البُعد الثاني (محددات القدرة على سداد القروض والتسهيلات وأعبائها) قد جاء بمتوسط حسابي (3.68)، وانحراف معياري (.974)، وبدرجة استجابة (عالية).
- أن البُعد الثالث (محددات إدارة رأس المال) قد جاء بمتوسط حسابي (3.51)، وانحراف معياري (1.316)، وبدرجة استجابة (عالية).
- أن البُعد الرابع (محددات الضمانات "الكفالات" التي ترتبط بالتمويل) قد جاء بمتوسط حسابي (3.45)، وانحراف معياري (1.345)، وبدرجة استجابة (عالية).
- أن البُعد الخامس (محددات العوامل الخارجية "الظروف المحيطة") قد جاء بمتوسط حسابي (3.60)، وانحراف معياري (.932)، وبدرجة استجابة (عالية).

٢. ملخص نتائج الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات عينة الدراسة في واقع الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS تعزى لمتغيرات الدراسة (الإدارة التابع لها - المؤهل - الخبرة):

جدول رقم (٤) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول متغير (الإدارة التابع لها - المؤهل – الخبرة)

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإدارة التابع لها						
البعد الأول: تبنّي معيار إعداد التقارير المالية لأول مرة IFRS 1.	بين المجموعات	9.847	3	3.282	1.893	.130
	داخل المجموعات	620.729	358	1.734		
	المجموع	630.576	361	--		
البعد الثاني: تطبيق معيار الأدوات المالية، الإفصاحات IFRS 7.	بين المجموعات	5.963	3	1.988	1.251	.291
	داخل المجموعات	569.057	358	1.590		
	المجموع	575.020	361	--		
البعد الثالث: تبنّي معيار القطاعات التشغيلية IFRS 8.	بين المجموعات	4.925	3	1.642	1.066	.363
	داخل المجموعات	551.282	358	1.540		
	المجموع	556.207	361	--		
البعد الرابع: تطبيق معيار القيمة العادلة IFRS 13.	بين المجموعات	4.390	3	1.463	1.361	.254
	داخل المجموعات	384.916	358	1.075		
	المجموع	389.307	361	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	6.096	3	2.032	1.439	.231
	داخل المجموعات	505.415	358	1.412		
	المجموع	511.511	361	--		
المؤهل العلمي						
الأبعاد	**مصدر التباين**	**مجموع المربعات**	**درجات الحرية**	**متوسط المربعات**	**قيمة ف**	**الدلالة الإحصائية**
البعد الأول: تبنّي معيار إعداد التقارير المالية لأول مرة IFRS 1.	بين المجموعات	7.740	3	2.580	1.483	.219
	داخل المجموعات	622.836	358	1.740		
	المجموع	630.576	361	--		
البعد الثاني: تطبيق معيار الأدوات المالية، الإفصاحات IFRS 7.	بين المجموعات	5.512	3	1.837	1.155	.327
	داخل المجموعات	569.508	358	1.591		
	المجموع	575.020	361	--		
البعد الثالث: تبنّي معيار القطاعات التشغيلية IFRS 8.	بين المجموعات	3.954	3	1.318	.854	.465
	داخل المجموعات	552.252	358	1.543		
	المجموع	556.207	361	--		

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
البعد الرابع: تطبيق معيار القيمة العادلة IFRS 13.	بين المجموعات	2.247	3	.749	.693	.557
	داخل المجموعات	387.059	358	1.081		
	المجموع	389.307	361	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	4.562	3	1.521	1.074	.360
	داخل المجموعات	506.949	358	1.416		
	المجموع	511.511	361	--		
سنوات الخبرة						
الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: تبنِّي معيار إعداد التقارير المالية لأول مرة IFRS 1.	بين المجموعات	24.288	3	8.096	4.781	.003
	داخل المجموعات	606.288	358	1.694		
	المجموع	630.576	361	--		
البعد الثاني: تطبيق معيار الأدوات المالية، الإفصاحات IFRS 7.	بين المجموعات	22.081	3	7.360	4.765	.003
	داخل المجموعات	552.939	358	1.545		
	المجموع	575.020	361	--		
البعد الثالث: تبنِّي معيار القطاعات التشغيلية IFRS 8.	بين المجموعات	19.785	3	6.595	4.401	.005
	داخل المجموعات	536.422	358	1.498		
	المجموع	556.207	361	--		
البعد الرابع: تطبيق معيار القيمة العادلة IFRS 13.	بين المجموعات	13.418	3	4.473	4.260	.006
	داخل المجموعات	375.889	358	1.050		
	المجموع	389.307	361	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	19.475	3	6.492	4.723	.003
	داخل المجموعات	492.036	358	1.374		
	المجموع	511.511	361	--		

يتبين من الجدول رقم (٤)

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير الإدارة التابع لها في أبعاد المحور الأول: أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير المؤهل العلمي في أبعاد المحور الأول: أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير سنوات الخبرة في أبعاد المحور الأول: أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، وقد جاءت الفروق لصالح سنوات الخبرة (أكبر من ١٠ وأقل من ١٥ سنة).

٣. ملخص نتائج الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات عينة الدراسة في محددات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبيئة الكويتية تعزى لمتغيرات الدراسة(الإدارة التابع لها - المؤهل - الخبرة).

الجدول رقم (٥) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول متغير (الإدارة التابع لها - المؤهل - الخبرة)

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإدارة التابع لها						
البعد الأول: محددات شخصية طالب التمويل	بين المجموعات	6.249	3	2.083	2.323	.075
	داخل المجموعات	321.061	358	.897		

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإدارة التابع لها						
بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	المجموع	327.310	361	--		
البعد الثاني: محددات القدرة على سداد القروض والتسهيلات وأعبائها.	بين المجموعات	8.395	3	2.798	3.002	.031
	داخل المجموعات	333.737	358	.932		
	المجموع	342.132	361	--		
البعد الثالث: محددات إدارة رأس المال.	بين المجموعات	10.477	3	3.492	2.035	.109
	داخل المجموعات	614.463	358	1.716		
	المجموع	624.940	361	--		
البعد الرابع: محددات الضمانات (الكفالات) التي ترتبط بالتمويل.	بين المجموعات	9.690	3	3.230	1.797	.147
	داخل المجموعات	643.668	358	1.798		
	المجموع	653.359	361	--		
البعد الخامس: محددات العوامل الخارجية (الظروف المحيطة).	بين المجموعات	6.509	3	2.170	2.527	.057
	داخل المجموعات	307.377	358	.859		
	المجموع	313.886	361	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	7.255	3	2.418	2.455	.063
	داخل المجموعات	352.595	358	.985		
	المجموع	359.850	361	--		
المؤهل العلمي						
البعد الأول: محددات شخصية طالب التمويل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	بين المجموعات	3.422	3	1.141	1.261	.288
	داخل المجموعات	323.888	358	.905		
	المجموع	327.310	361	---		
البعد الثاني: محددات القدرة على سداد القروض والتسهيلات وأعبائها.	بين المجموعات	2.630	3	.877	.924	.429
	داخل المجموعات	339.502	358	.948		
	المجموع	342.132	361	--		
البعد الثالث: محددات إدارة رأس المال.	بين المجموعات	12.409	3	4.136	2.418	.066
	داخل المجموعات	612.531	358	1.711		
	المجموع	624.940	361	--		
البعد الرابع: محددات الضمانات (الكفالات) التي ترتبط بالتمويل.	بين المجموعات	8.944	3	2.981	1.656	.176
	داخل المجموعات	644.415	358	1.800		
	المجموع	653.359	361	--		
البعد الخامس: محددات العوامل الخارجية (الظروف المحيطة).	بين المجموعات	7.181	3	2.394	2.794	.040
	داخل المجموعات	306.705	358	.857		
	المجموع	313.886	361	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	6.052	3	2.017	2.041	.108
	داخل المجموعات	353.798	358	.988		
	المجموع	359.850	361	--		
سنوات الخبرة						

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإدارة التابع لها						
البعد الأول: محددات شخصية طالب التمويل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	بين المجموعات	15.776	3	5.259	6.043	.001
	داخل المجموعات	311.534	358	.870		
	المجموع	327.310	361	--		
البعد الثاني: محددات القدرة على سداد القروض والتسهيلات وأعبائها.	بين المجموعات	12.610	3	4.203	4.567	.004
	داخل المجموعات	329.522	358	.920		
	المجموع	342.132	361	--		
البعد الثالث: محددات إدارة رأس المال.	بين المجموعات	25.819	3	8.606	5.143	.002
	داخل المجموعات	599.121	358	1.674		
	المجموع	624.940	361	--		
البعد الرابع: محددات الضمانات (الكفالات) التي ترتبط بالتمويل.	بين المجموعات	24.471	3	8.157	4.644	.003
	داخل المجموعات	628.887	358	1.757		
	المجموع	653.359	361	--		
البعد الخامس: محددات العوامل الخارجية (الظروف المحيطة).	بين المجموعات	11.784	3	3.928	4.655	.003
	داخل المجموعات	302.102	358	.844		
	المجموع	313.886	361	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	16.507	3	5.502	5.737	.001
	داخل المجموعات	343.343	358	.959		
	المجموع	359.850	361	--		

يتبين من الجدول رقم (٥)

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير الإدارة التابع لها في البُعد الثاني: محددات القدرة على سداد القروض والتسهيلات وأعبائها، وجاءت الفروق لصالح الإدارة (الإدارة العليا).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير المؤهل العلمي في كل من (البُعد الأول: محددات شخصية طالب التمويل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، البُعد الثالث: محددات إدارة رأس المال، البُعد الرابع: محددات الضمانات "الكفالات" التي ترتبط بالتمويل، والمتوسط العام).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وجاءت الفروق لصالح المؤهل العلمي (درجة الماجستير).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير سنوات الخبرة في البُعد الأول: (محددات شخصية طالب التمويل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وجاءت الفروق لصالح سنوات الخبرة (أكبر من ١٥ سنة) بينما جاءت الفروق الإحصائية في كلٍّ من (البُعد الثاني: محددات القدرة على سداد القروض والتسهيلات وأعبائها، البُعد الثالث: محددات إدارة رأس المال، البُعد الرابع: محددات الضمانات "الكفالات" التي ترتبط بالتمويل، البُعد الخامس: محددات العوامل الخارجية "الظروف المحيطة") لصالح سنوات الخبرة (أكبر من ١٠ وأقل من ١٥ سنة).

٤. ملخص نتائج الفرض الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تبين ما يلي:

جدول (٦) نتائج اختبار نموذج الانحدار البسيط

الأبعاد	R	R^2	F	مستوى الدلالة	القرار
البعد الأول: تبنّي معيار إعداد التقارير المالية لأول مرة IFRS.	.959[a]	.920	4124.447	.000[b]	دال إحصائيًا
البعد الثاني: تطبيق معيار الأدوات المالية، الإفصاحات IFRS 7.	.950a	.903	3348.722	.000b	دال إحصائيًا
البعد الثالث: تبنّي معيار القطاعات التشغيلية IFRS 8.	.942a	.887	2839.352	.000b	دال إحصائيًا
البعد الرابع: تطبيق معيار القيمة العادلة IFRS 13.	.940a	.883	2726.709	.000b	دال إحصائيًا
المتوسط العام	.966a	.933	4984.357	.000b	دال إحصائيًا

يتبين من الجدول رقم (٦) الآتي:

- وجود أثر ذي دلالة للبُعد الأول: تبني معيار إعداد التقارير المالية لأول مرة IFRS على ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة R^2 (.920).
- وجود أثر ذي دلالة للبُعد الثاني: تطبيق معيار الأدوات المالية، الإفصاحات IFRS 7 على ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة R^2 (.903)
- وجود أثر ذي دلالة للبُعد الثالث: تبنّي معيار القطاعات التشغيلية IFRS 8 على ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة R^2 (.887).
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبُعد الرابع: تطبيق معيار القيمة العادلة IFRS 13 على ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة R^2 (.883).
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد قرارات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة R^2 (.933).

الثاني عشر: توصيات الدراسة:

- ضرورة توفير نظام رقابة فعال من أجل التأكد من تطبيق المعايير الدولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.
- الاهتمام بوضع قوانين تحظر تغيير القوائم المالية المعلَن عنها، وذلك لحماية مستخدميها.
- ضرورة توفير المتطلبات اللازمة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS من أجل تطبيق القيمة العادلة لجذب المستثمرين.
- منح قروض طويلة الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.

الثالث عشر: مقترحات الدراسة: عمل دراسات مستقبلية:

- عمل تصور مقترح على مدى فاعلية استخدام التقارير المالية في ترشيد قرارات منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- آليات الرقابة الداخلية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعلاج المشكلات المالية لتحقيق التنمية المستدامة.
- أثر الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أحبق، سمية. (٢٠١٣). *آليات منح الائتمان في البنوك التجارية: دراسة عينة بالبنوك التجارية الناشطة بولاية تمنراست " بنك BNA - BDL - BADR"*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.

٢- الأفندي، محمد أحمد. (٢٠٢٠). *الاقتصاد النقدي والمصرفي*. مركز الكتاب الأكاديمي.

٣- الأمن، سارة الأمين يوسف. (٢٠٢١). متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في سوق المال السعودي. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل-العلوم الإنسانية والإدارية*، ٢٢ (١)، ١-٩.

٤- بدران، إبراهيم؛ عرايشي، محمد. (٢٠١٧). *الآفاق المستقبلية للتصنيع في الأردن*. الآن ناشرون وموزعون.

٥- بلمقدم، مصطفى؛ أحمد، حازم. (٢٠١٠). مشاكل الائتمان المصرفي في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية علي بنك فلسطين المحدود. *إدارة الأعمال*، (١٢٩)، ٨٩-٩٥.

٦- حميدات، جمعة. (٢٠١٤). *خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT*. المجتمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

٧- خير الله، فايزه؛ خير الله، عادل. (٢٠١٩). أثر أسلوب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على القدرة التنافسية للمشروع: دراسة تطبيقية. *مستقبل التربية العربية*، ٢٦ (١٢١)، ٥٧١-٦٣٢.

٨- ذنون، ذنون، نبيل. (٢٠١٨). *الائتمان المصرفي*. دار الكتب العلمية.

٩- سيد، علي. (٢٠٢٠). *الوجيز في المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ: مفهومها- معاييرها- نشأتها- تطورها- سماتها- واقعها- دوافعها- أهميتها- أهدافها- أنواعها- أنشطتها- مشاكلها- مظاهر فشلها- دورها المستقبلي- مقترحات النهوض بها- آلية تنفيذها عملياً- مراحل تشغيلها وتسويقها*. دار التعليم الجامعي.

١٠- الصفار، علي محمود. (٢٠١٠). *تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة في دولة الكويت: مصادرها وآثارها* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة عمان العربية.

١١- الطلاع، مراد سالم. (٢٠١٠). *إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة* [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الإسلامية (غزة).

١٢- العازمي، عامر غزلان. (٢٠١٢). *أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الشرق الأوسط.

١٣- عبد الرحيم، أحمد؛ عريج، خالد. (٢٠١٤). معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم IFRS for SME'S الأهمية، المشاكل والمعوقات: حالة الأردن. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ٥ (٣)، ٣٣٩-٣٥٦.

١٤- محمد، أمجد حسن عبد الرحمن. (٢٠٢٠). دراسة العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS for SME's" للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية وجودة التقارير المالية والمحاسبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية: دراسة ميدانية. *الفكر المحاسبي*، ٢٤ (٢)، ١-٥٠.

١٥- محمد، علا السيد. (٢٠٢٠). دور شركات ضمان مخاطر الائتمان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتطبيق على الحالة المصرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (٣)، ٢٥٨-٣٢٠.

١٦- المختار، حسين. (٢٠١٤). المشروعات الصغيرة وأهميتها للاقتصاد الوطني : لمحة علي المشروعات الصغيرة في ليبيا. *مجلة القراءة والمعرفة*، (١٥١)، ٢١-٣٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Al-Khafaji, B. K. A. (2018). Effects of Application of IFRS on the Quality of Financial Statements in SMEs. *Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences*, *20*(2), 1-13.

2- Ashamu, S. O., & James, A. (2012). The Impact Of Monetary Policy Measures On Bank Credit (1990–. *Scottish Journal Of Arts, Social Sciences And Scientific Studies*, 3(1), 27-52.

3- Bigus,J and Schorn,P. (2008). IFRS - adoption and relationship lending. ZFB, *Journal of Business Economics*, p 73, June 2008.

4- Chand, P., Patel, A., & White, M. (2015). Adopting international financial reporting standards for small and medium-sized enterprises. *Australian Accounting Review*, *25*(2), 139-154.

5- Dalla Riva, E., & Salotti, B. M. (2015). Adoption of the international accounting standard by small and medium-sized entities and its effects on credit granting. *Revista Contabilidade & Finanças*, *26*(69), 304-316.

6- Dimitropoulos, P. E., Asteriou, D., Kousenidis, D., & Leventis, S. (2013). The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece. *Advances in Accounting*, *29*(1), 108-123.

7- Essa, S. (2020). *IFRS for SMEs* [Master], University Of Kwazulu-Natal.

8- Klink, P. (2016). *The international financial reporting standard for small and medium-sized entities: the need and form of a third-tier financial reporting standard in Namibia.* Master, University Of South Africa, South Africa.

9- Milkova, T. (2014). Influence Of Ifrs On Earnings Manipulation: Evidence From The European Union. *AOP*, *22*(6), 4-18.

10- Palazuelos, E., Crespo, Á. H., & del Corte, J. M. (2018). Accounting information quality and trust as determinants of credit granting to SMEs: the role of external audit. *Small Business Economics*, *51*(4), 1-18.

11- Prasad, Sameer & Tata, Jasmine. (2009). Micro-enterprise quality. *International Journal of Quality & Reliability Management*, *26*(3), 234-246.

12- Zuelch, H., & Burghardt, S. (2010). The granting of loans by German banks to SMEs against the background of international financial reporting. *Journal of Applied Accounting Research*, *11*(1), 43-57.